الدراسات الجغرافية

تحليل جغرافي سياسي لوضع الغذاء في العراق بعد ٢٠١٤

المدرس الدكتورة
تغريد معين حسن
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
قسم الجغرافيا

تحليل جغرافي سياسي لوضع الغذاء في العراق بعد ٢٠١٤

political geography analysis of the food situation in Iraq after 2014

المدرس الدكتورة
تغريد معين حسن
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب ـ قسم الجغرافيا
Taghreed Moeen Hassan ALmashhadi

ملخص:

يهدف البحث في التعرف على وضع الغذاء في العراق بعد العام٢٠١٤ لأثره في سياسية الدولة وانعكاسه على امن الناس الغذائي لذا قسم البحث الى أربع مباحث ركز الأول فيه على مفهوم الامن الغذائي وابعاده اما المبحث الثاني تم فيه التطرق الى العوامل المؤثرة في الامن الغذائي الطبيعية وركزت اكثر على العامل البشري لما له الأثر الكبير في سياسة الدولة ، فعدد سكان العراق بازدياد ومساحة الأراضي الزراعية بتناقص مما انعكس على نقص الغذاء والفقر وكانت للحروب والنزاعات دورها بعد العام ٢٠١٤ اما المبحث الثالث فكان عن سياسية الدولة تجاه الاعتماد على الخارج في تجهيز البطاقة التموينية وكذلك زيادة الاستيراد واغراق السوق وعدم حماية الانتاج الزراعي وفي ظل غياب هيكلية الحوكمة اللازمة للاستقرار المؤسسي لذا كان المبحث الرابع والأخير يركز على دور الدولة في بناء الامن الغذائي وختم البحث باستنتاج ان الدولة في العراق غير قادرة على تحقيق امن غذائي و بمجموعة من التوصيات تساهم في تحسين وضع الغذاء في العراق

الكلمات المفتاحية : وضع الغذاء– امن الغذاء –عوامل بشرية –عوامل طبيعية –دور الدولة –الأراضي الزراعية

مقدمة:

يلزم لفهم الجغرافية السياسة للدولة ان نقف على وضع الغذاء فيها انتاجاً واستهلاكاً وكفاية ذاتية وتصديراً واستيراداً لإثرها البالغ على سياستها ، وهناك علاقة اكيدة ووثيقة بين الغذاء والسياسة ، فنقص الغذاء كان بين الحين والاخر من اقوى العوامل السياسية فهو سبب الثورات السياسية وسبب لقيام نظم سياسية فاشية وسبب لحروب

كثيرة كما انه يدمر الاساس البيولوجي للديمقراطية.[١]

وتعد مشكلة الغذاء من اهم المشكلات المعاصرة التي تواجهها الدول النامية ومنها العراق على الرغم من الطاقات المواردية الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق الا انه يعجز في تحقيق امنه الغذائي بسبب ارتباط الامن الغذائي بالتطورات السياسية وداعش يمثل الحدث الاخير من سلسلة من الاثار السياسية على الامن الغذائي بدأً من الحصار الاقتصادي ١٩٩٠ ومن ثم برنامج النفط مقابل الغذاء ١٩٩٦الذي أدى إلى تخفيف الحظر لحد ما عن طريق السماح بالاستفادة من الصادرات النفطية تحت مراقبة الأمم المتحدة في استيراد الغذاء، غير أن وضع الأمن الغذائي ظل أسوأ عما كان عليه بعد سقوط النظام ومابعد العام ٢٠١٤ . لذا اذا كانت الدولة تبغى استقراراً سياسياً فلا تكفى حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الكتابة بل لابد ان يتحرر شعبها من امرين هما الخوف والجوع مصداقاً لقوله تعالى (اطعمهم من جوع وامنهم من خوف)

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في السؤال التالي هل توجد سياسة واضحة للدولة في ادارة ملف الامن الغذائي ولاسيما بعد ٢٠١٤ ؟ الفترة التي تخلص منها العراق من داعش الارهابي والتي كانت تحمل ميزانية الدولة العبء الكبير للملف الامني فالدولة مازالت تعاني من ضعف الاستخدام الكفوء للموارد الزراعية الذي اثر في تناقص الانتاج الزراعي وهبوط في مستويات الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الاستيراد من الخارج وما يتحمله ذلك من ابعاد ومخاطر أمنية واستراتيجية خطيرة تتجاوز الاعباء المالية للاستيرادات الغذائية .

فرضية البحث

١ – عدم وجود سياسة واضحة للدولة اتجاه ملف الامن الغذائي

٢ – انخفاض الانتاج الزراعي وزيادة الاستيراد وتناقص الاكتفاء الذاتي

هدف البحث

تحديد البعد الجغرافي السياسي للأمن الغذائي ودور الدولة وسياستها تجاه هذه المشكلة بعد ٢٠١٤ من خلال ايجاد العلاقة بين وضع الغذاء وسياسة الدولة

المبحث الاول : الامن الغذائي في العراق المفهوم والمرتكزات الاساسية

يعد التقسيم الدولي الجديد للعالم على اساس المستوى المعيشي للفرد مؤشراً لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي او لوضع الفرد بمستوى يمكنه من اشباع حاجاته او الارتقاء به الى مستوى اعلى وبالتالي افرز دولاً فقيرة واخرى غنية مما يستوجب العمل على توفير الامن الغذائي وعدم دخول دائرة الفقر او نقص الغذاء

فالأمن الغذائي يمثل شرطاً من شروط السيادة الوطنية للدولة، والقضاء على نقص الغذاء والتخلص منه نهائياً اصبح ضرورة سياسية لا مناص منها لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل الدولة وفق ذلك فان عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية تتوقف على الخطط الناجحة للدولة في هيكلة القطاع الزراعي بجانبيه الزراعي والحيواني.(٢) ووفق نتائج المسح الغذائي ٢٠١٦ أظهرت ان نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً هي ٢,٥% لعموم العراق و ٢,١% بالنسبة لإقليم كردستان و ١,١% بالنسبة لمحافظة بغداد و ٣,٥% لبقية المحافظات و ٥,٦% بين الأسر النازحة ، و ان اغلب الأفراد غير الآمنين غذائياً يتركزون في المناطق الريفية أذ تصل نسبتهم إلى ٥,١% من السكان مقابل ١,٧% من الحضر.(٣)

السؤال الذي يطرح ماهي خطط الحكومة العراقية في مجال تحقيق الامن الغذائي الوطني؟

فالخطط التنموية التي قدمتها الحكومة (الخطة الخمسية٢٠٠٦-٢٠١١ وخطة ٢٠١١-٢٠١٧ وخطة ٢٠١٨-٢٠٢٢) بدت خالية من اي مشروع يقود باتجاه النهوض بأدوات الامن الغذائي وفق جداول زمنية محددة، وجل ما بالواقع الزراعي والحيواني يتم طرحه هو نظريات اقتصادية لا تتحقق مع غياب المتابعة لشروط التنفيذ على الرغم من أن النقص في الامن الغذائي الوطني يشكل اكبر تحدٍ للدولة العراقية .

١- مفهوم الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة . وقد تعددت التعاريف حول مفهوم الامن الغذائي

(١)عرفته منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO)بانه ضمان حصول كل الافراد وفي جميع الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة .(٤)

(٢) تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريف الامن الغذائي على النحو الاتي (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل افراد الامة اعتماداً على الانتاج المحلي وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر واتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانيتهم المادية . من خلال هذا التعريف اشترط تحقيق الامن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي او الاكتفاء الذاتي كما ان هذا المفهوم يقوم على اساس التبادل والتكامل في انتاج الغذاء بين دول

الوطن العربي على اساس انتاج السلع الغذائية التي لها ميزة نسبية في الدول وتبادلها مع دول الوطن العربي .[٥]

(٣) يعرف الامن الغذائي لمنطقة جغرافية معينة بانه الحال الذي يكون فيه وضع المواطنين التغذوي في تلك المنطقة غير معرض لحدوث ازمات غذائية تحت أي ظرف كان او في أي زمن وان توفير الغذاء يمثل الجانب الرئيس للأمن الغذائي فان الامر الاهم هو امكانية ايصال ذلك الغذاء الى محتاجيه.[٦]

كما ويعد الامن الغذائي جزء أساسي من الأمن الوطني والقومي، فإذا لم يكن هناك اطمئنان غذائي فالدولة ستكون في خطر، فعلى الدولة أن تضمن إمدادات كافية من الغذاء نوعاً وكماً، وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في تدفق السلع الغذائية فالدولة تعد الجهة المعنية الاولى بتامين الغذاء للافرادها ويكون ذلك بجملة من القرارات الصادرة عنها التي تجسد ارادتها .[٧]

٢- المرتكزات الأساسية للأمن الغذائي

الامن الغذائي ينبغي ان يؤسس على ثلاث مرتكزات اساسية وهي

١- **توافر الغذاء** : يعني" وجود الغذاء و إتاحته للأفراد بمختلف السبل سواء بالإنتاج المحلي ، أو بالاستيراد أو المساعدات الغذائية، و توفر الغذاء يكون للفرد و الأسرة و على المستوى الوطني و الدولي ، لكن التوافر لا يضمن الحصول على الغذاء بالضرورة" فقد يوجد الغذاء و يتوفر لكن الأفراد لا يمكنهم الحصول عليه بسبب عوائق متعددة.[٨]

٢- **جودة الغذاء** : درجة تميز الغذاء بخصائصه و مميزاته الكافية لتلبية حاجة المستهلك و رغبته في ذلك الغذاء ، على أن يحقق المواصفات القياسية للجودة التي تضعها هيئة مختصة.[٩] ،

٣- **الامن الغذائي المستدام** : "الأمن الذي يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد و في جميع الأوقات إمكانية الحصول المادية والاقتصادية والاجتماعية على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي ، يفي باحتياجاتهم الغذائية كي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة .[١٠]

المبحث الثاني :العوامل المؤثرة في الامن الغذائي

مع ازدياد مشكلة الامن الغذائي في العراق بعد ٢٠١٤ وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية لاسيما الحبوب ويمكن ربط ذلك بالعديد من العوامل الطبيعية منها والبشرية

١ -**العوامل الطبيعية** : تلك العوامل التي تحدث دون أي تدخل بشري لاسيما فيما يتعلق بالمناخ اللذان يمثل الركيزة الاساسية للأمن الغذائي من

عدمه ، فبالنظر للمناخ هناك اشكالية كبرى تمر بها المنطقة العربية عامة والعراق بصورة خاصة اذ ان هناك تغيرات مناخية متسارعة وازمة جفاف تسود اغلب المنطقة اذ تشير نتائج تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّرُ المناخ إلى أن درجات الحرارة بحلول عام2035 ستكون أعلى في الإقليم مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة2005-1986ومن المرجح أن تزداد درجات حرارة الصيف بما يتراوح بين درجة واحدة و 1.5 درجات في الإقليم، ويمكن أن تزداد بما يصل إلى درجتين في أنحاء من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والجزائر. كما موضح في الشكل (١)

شكل (١) ازدياد موجات الحر في مدن الشرق الاوسط وشمال افريقيا

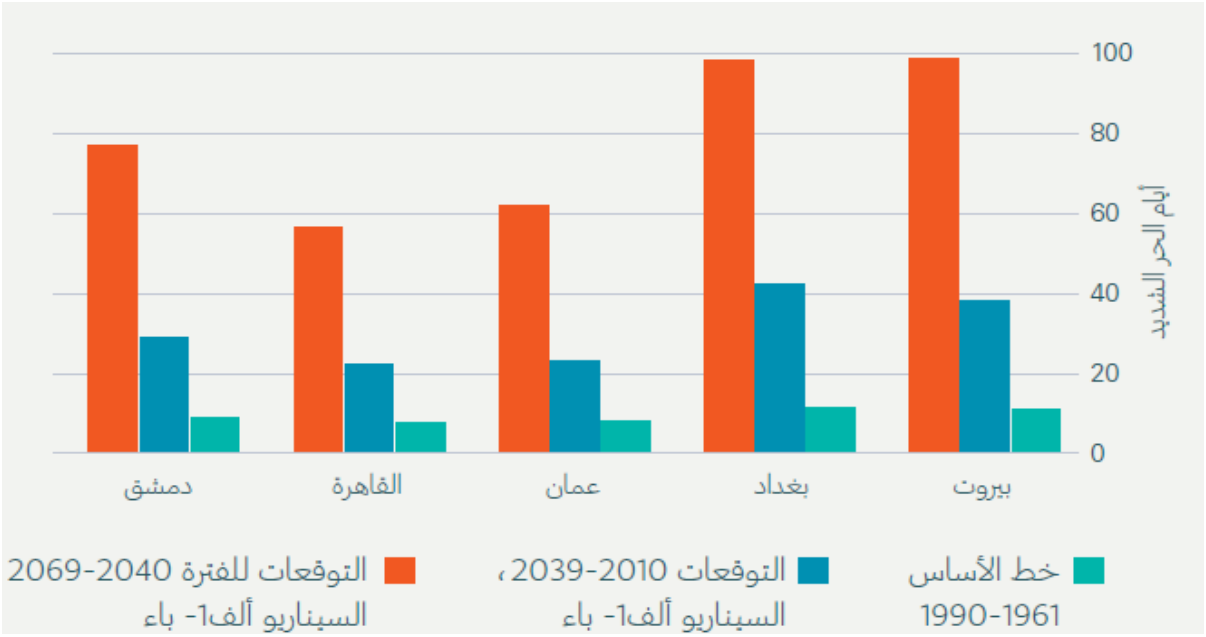

المصدر : تقرير معهد التنمية الخارجية وبرنامج الاغذية العالمي ،الغذاء في مستقبل غير مضمون (اثر تغير المناخ على الامن الغذائي والتغذية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا) ، ٢٠١٥، ص٢٥.

وما يزيد من حدة الازمة ان هذه الظروف المناخية الصعبة والمتذبذبة ترافقها موجة من التصحر تتمثل بغزو الكثبان الرملية والتملح وغيرها يقلل من مساحة الاراضي الزراعية.[١١]

)ونتيجة عدم الاهتمام بالزراعة والتلوث البيئي في العراق فانكشاف التربة بسبب الملوحة وترك الارض المستمر وغياب برامج التشجير يساعد بطبيعة الحال على تعرية التربة سيما في فصل الصيف حيث ارتفاع درجات الحرارة مع الرياح الموسمية الشديدة الجافة (السموم)فضلاً عن غياب السياسات الواضحة بمعالجة ظاهرة التصحر وتعرض الحياة النباتية في الصحراء الغربية وبقية المناطق الاخرى الى التدهور الشديد بسبب القطع والازالة الشاملة لأسباب عسكرية وامنية يرافق ذلك النقص في المياه وتدهور اساليب الري ساهمت هذه العوامل جميعهاً في تدهور الغطاء النباتي وتفكيك الطبقة السطحية للتربة التي اصبحت عرضة للرياح والعواصف الترابية انظر الجدول (١)[١٢] كما يعد التصحر سبب و نتيجة للفقر ، فهو سبب كونه يزيد أو يتسبب في معاناة الريفيين الذين يعتمدون على الزراعة لتحقيق أمنهم الغذائي، و هو نتيجة للفقر إذ أن هذا الأخير يدفع إلى استنزاف أكبر للموارد المائية و استغلال مستمر للأرض ما يوصل في النهاية الى تدهور الارض واستنزاف طاقاتها ومنه الى المجاعات وسوء التغذية و الفقر و الأمراض [١٣].

جدول (١) المساحات المتأثرة بالتصحر في العراق لعام ٢٠١٦

نوع التصحر	الشدة	المساحة المتأثرة (دونم)
التعرية الريحية	خفيف – متوسط	٥٧٢٤٠٠٠
	شديد – شديد جداً	٢٦١٢٠٠٠
التعرية المائية	خفيف – متوسط	١٨٧٦٤٠٠٠
	شديد – شديد جداً	
تملح التربة	خفيف – متوسط	٥٢٨٨٠٠٠
	شديد – شديد جداً	٢٦٧١٦٠٠٠
تصلب التربة	كلس	٦٧٠٨٤٠٠٠
	جبس	٣٤٤٠٠٠٠٠
اجمالي المساحة المتأثرة بتعرية التربة والتصحر		١٦٠٥٨٨٠٠٠

وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم الاحصاء /٢٠١٦

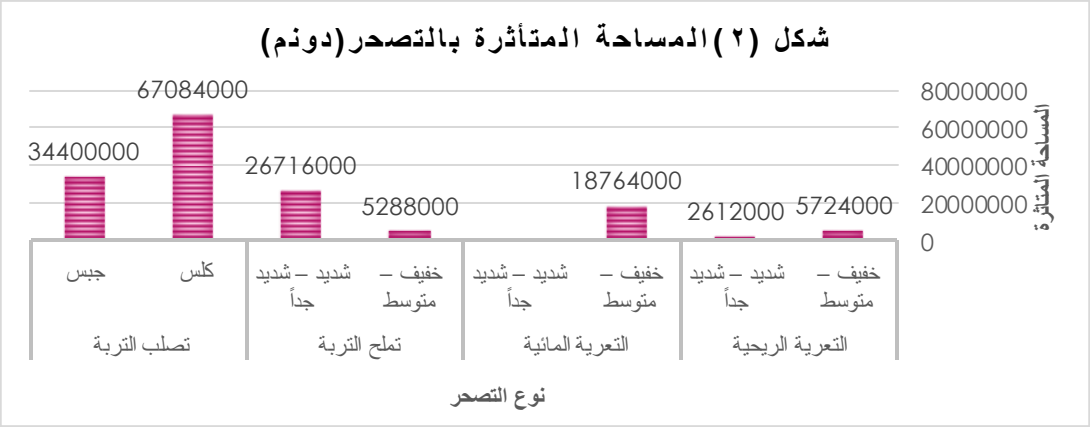

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٢)

كما انعكست اثار المناخ على كمية الايراد المائي فمثل الايراد المائي لنهري دجلة والفرات للعام ٢٠١٤-٢٠١٥(35.22 مليار/م٣) وفي العام ٢٠١٥-٢٠١٦ (55.1/مليارم٣)اما العام ٢٠١٦-٢٠١٧ (37.49مليار /م٣) [١٤].ويعود التذبذب في الايراد المائي بين سنة وأخرى لتبدل ظروف المناخ بين موسم جفاف وقلة سقوط الامطار والعامل الاخر هو السياسة المائية للدول المتشاطئة من خلال بناء السدود والخزانات وهذا الانخفاض أدى الى ظهور عدة مخاطر زراعية تمثلت في انخفاض كمية الإنتا ج للمحاصيل الحبوب كما انه من المتوقع ان يخسر جراء ذلك (٤٠%)من أراضيه الصالحة للزراعة .

٢- العوامل البشرية

٢-١ زيادة عدد السكان وانعكاساته على زيادة الطلب على الغذاء

قدر عدد سكان العراق لعام ٢٠١٥ (٣٥،٢١٢،٦٠٠)وقدر العام ٢٠١٦(٣٦،١٦٩،١٢٣) مليون نسمة اذ بلغ معدل نمو السكان ٤%.وهكذا عدد السكان في ازدياد كل سنة تقريباً مليون شخص كما مبين في الشكل (٣) بينما قدر مجموع الاراضي المستصلحة لعام ٢٠١٦ (٢٢٩٧) الف دونم بنسبة انخفاض ٤,٧% عن العام ٢٠١٥ أذ قدرت(٢٤١١)الف دونم وقد قدر مجموع مساحة الاراضي الشبه مستصلحة لعام ٢٠١٦ (٣٢١٦) الف دونم بنسبة ارتفاع (١,١%) عن العام ٢٠١٥ أذ قدرت (٣١٨٢) الف دونم وقدر مجموع الاراضي تحت الاستصلاح لعام ٢٠١٦ (٢٤٦) الف دونم بنسبة انخفاض ٢٢,٩ % عن

العام ٢٠١٥ أذ قدرت (٣١٩) الف دونم وقدر مجموع الاراضي غير المستصلحة لعام ٢٠١٦ (٦٨٦١) الف دونم بزيادة ٠,١% عن العام ٢٠١٥ أذ قدر (٦٨٥٥) الف دونم انظر الجدول (٢)والشكل (٤) الذي يوضح التغير في المساحات الزراعية بعد العام ٢٠١٤ فالزيادة السكانية عامل مهم في الدولة الا ان ثمة حاجة ماسة لاتخاذ تدابير وصياغة سياسات سكانية ذات أهداف واضحة وبرنامج تنفيذي قابل للتطبيق، لا سيما وان هناك حراكا سكانياً وتغيراً كبيراً في البيئة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، كما أن خطط واستراتيجيات العراق في المجال التنموي والاقتصادي لا بد وان تتأثر بشكل جوهري بالعامل السكاني لا سيما في قدرات الاقتصاد العراقي ولعدم وجود الاراضي المستصلحة فضلاً عن الزحف العمراني على الاراضي الزراعية وبالتالي ينعكس على نقص الغذاء والفقر لأنه كل زيادة للسكان يقابلها زيادة في الطلب على الغذاء فهنا يأتي دور الدولة وسياستها في تامين الغذاء من خلال استصلاح الاراضي وزراعتها ومنع التجاوز على الاراضي الزراعية

شكل (٣) تقديرات سكان العراق للفترة(٢٠١٥-٢٠٢٠)

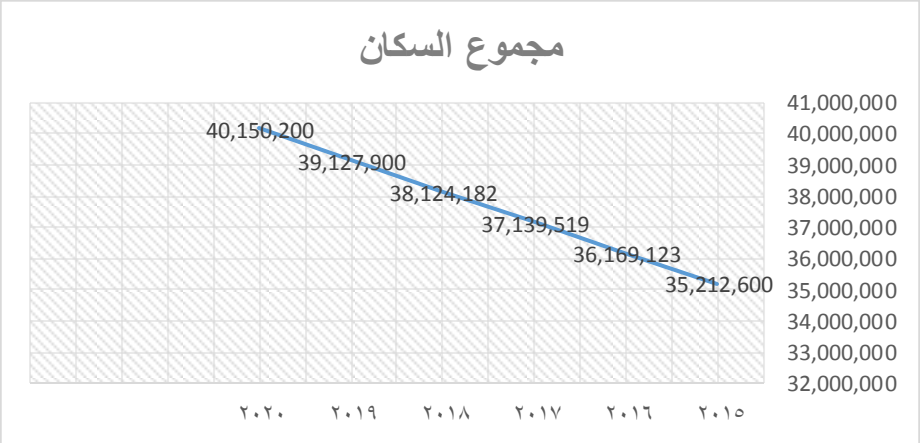

المصدر :بالاعتماد على تقديرات السكان ،وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المؤشرات الديموغرافية والسكانية.

جدول (٢) مقارنة مساحات الاراضي حسب نوع الاستصلاح للاعوام (٢٠١٥-٢٠١٦)

نوع الاراضي (الف دونم)	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة الاختلاف %
المستصلحة	2411	2297	-4.7
الشبه مستصلحة	3216	3216	1.1
تحت الاستصلاح	319	246	-22.9
غير مستصلحة	6855	6861	0.1

المصدر : تقرير الموارد المائية لعام ٢٠١٦ ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي ، ٢٠١٧، ص١٧.

شكل (٤) مقارنة مساحات الاراضي حسب نوع الاستصلاح للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦)

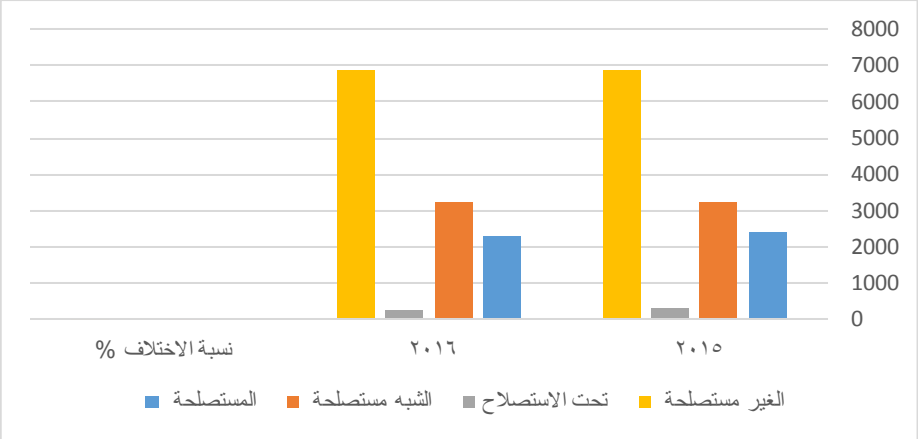

المصدر بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

٢-**الحروب والنزاعات وغياب الامن:** وهي عوامل تؤدي دوراً رئيساً في تعميق الجوع وانعدام الامن الغذائي فالأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات والعنف هم اكثر عرضة لانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية ولاسيما في ظل هشاشة للمؤسسات ، فالصراع له اثار سلبية على الامن الغذائي والتغذية والزراعة وهي ظاهرة لا جدال فيها ومدركة عالمياً ، وتعد الصراعات سبباً رئيساً لانعدام الأمن الغذائي والجوع في عدة أجزاء من العالم، مما يقوض الأمن الغذائي بطرق متعددة وتتسم أسباب انعدام الأمن الغذائي في الصراعات بالتنوع ولكنها غالباً ما تقترن باضطرابات في إنتاج الأغذية وأنظمة الأغذية، ونهب المحاصيل والماشية، وفقدان الأصول والدخول وتشريد السكان، مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر

على توافرها، والحصول على الغذاء واستخدامه.[١٥] وكانت لهجمات داعش عام ٢٠١٤ أثار سلبية على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العراق لاسيما في محافظات نينوى وصلاح الدين ، المعروفة باسم "سلة الخبز" في العراق لأن مخرجات القمح والشعير تصل إلى أكثر من ثلث الإنتاج الكلي للبلد ، كانت تلك النتائج مثيرة للقلق بشكل خاص وكان لها تداعيات تتجاوز حدود المقاطعات والمناطق الزراعة ، فنينوى ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للجزء الشمالي الغربي من العراق ، أذ توفر العمالة والدخل لأكثر من ٦٠ في المائة من السكان ومع تعرض دخل المزارعين للضغط ، تتقلص فرص العمل في كل المناطق الريفية بسبب تراجع المساحة المزروعة وكمية الإنتاج الزراعي لمحصولي الحنطة والشعير في المحافظتين بعد موسم المحاصيل لعام ٢٠١٤.[١٦] والجدول (٣) والشكل (٥) – (٦)يبين حجم الانخفاض في المساحة والإنتاجية في العراق الى النصف لعام (٢٠١٤–٢٠١٥)لعدم شمول محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك

جدول (٣) مقارنة المساحات المزروعة وكمية الإنتاج لمحصولي الحنطة والشعير للاعوام(٢٠١٤–٢٠١٩)

التفاصيل	السنوات	المحصول			
		الحنطة	نسب التغيير السنوية %	الشعير	نسب التغيير السنوية %
اجمالي المساحة (1000) دونم	2014	8528	15.6	4623	37.7
	2015	4147	-51.4	1003	-78.3
	2016	3679	-10.9	1062	5.9
	2017	4216	14.0	820	-22.8
	2018	3154	-25.2	601	26.7
	2019	6331	100.7	3721	519.0
كمية الإنتاج المتحقق(1000) طن	2014	5055	21.0	1278	27.4
	2015	2645	-47.7	330	-74.2
	2016	3053	15.4	499	51.2
	2017	2974	-2.6	303	-39.3
	2018	2178	-26.8	191	-37.1
	2019	4343	99.4	1518	696.5

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الزراعي ، تقرير انتاج الحنطة والشعير لعام ٢٠١٩ .

شكل (٥) المساحة المزروعة لمحصولي الحنطة والشعير للأعوام (٢٠١٤–٢٠١٩)

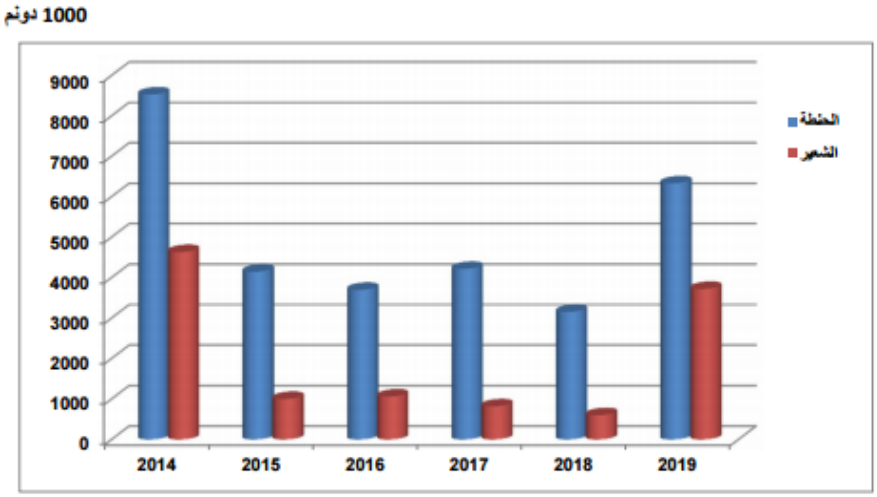

شكل (٦) كمية الإنتاج لمحصولي الحنطة والشعير للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٩)

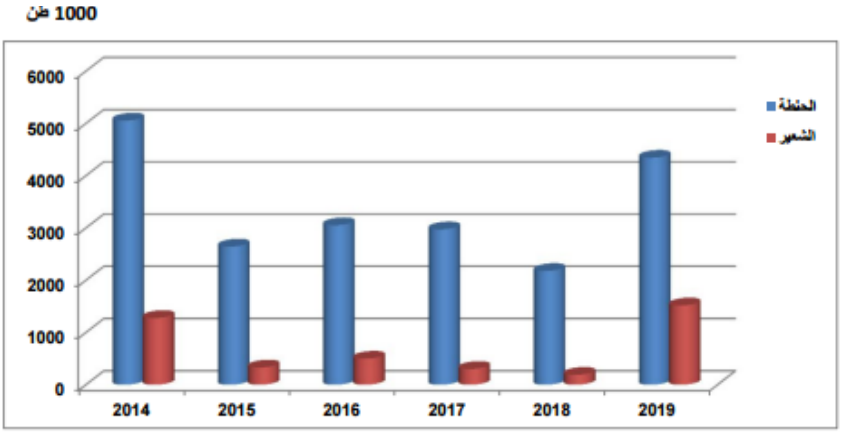

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (٤)

وتنعكس ديناميكيات الصراع المتغيرة بسرعة في العراق في حالة الأمن الغذائي المتقلبة في جميع أنحاء البلاد ويقدر أن ٢,٤ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم ١,٥ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ووفقاً لنظام الرصد التابع لبرنامج الأغذية العالمي، مثل انعدام الامن الغذائي مستويات مرتفعة في المناطق التي شهدت صراعات وتهجير وأشد الفئات ضعفاً وانعداماً للأمن الغذائي هي الأسر من النازحين داخلياً في مناطق الصراع، والعائدين في المناطق المحررة.[١٧]

في العام ٢٠١٦ شهدت محافظات الانبار (لاسيما مناطق الفلوجة وهيت)، وصلاح الدين، ونينوى اقل مستويات الاستهلاك الغذائي وفيها أعلى نسبة من الأسر التي تلجأ إلى

استراتيجيات التكيف السلبية واستمرت الاسر في المناطق المحررة مثل الفلوجة تعاني من توابع أشهر من الحصار ونقص المساعدة.

البيانات الخاصة بنظام الرصد لبرنامج الاغذية العالمي والتي غطت مدينة الموصل في تشرين الثاني ٢٠١٦ – اي بعد اقل من شهر على بدء عمليات التحرير – توضح بأن ٢٧ % من السكان عانوا من عدم كفاية استهلاك الأغذية هذه النسبة كانت مرتفعة بين السكان الذين بقوا في مناطقهم وليس النازحين والسبب ربما حصول النازحين على المساعدات.(١٨)

وعموماً، لم تكن كفاءة ونوعية نظام التوزيع العام كافية لتغطية احتياجات السكان، أذ أبلغت الأسر عن حالات تأخير في التوزيع، فضلاً عن حصص غذائية غير مكتملة وسوء نوعية الأغذية ووجدت التقييمات التغذوية السريعة لأطفال النازحين دون سن الخامسة معدلات منخفضة لسوء التغذية وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية نتج عنها معدلات تقزم ونقص الوزن ومنذ هجوم الموصل في تشرين الاول ٢٠١٦، كانت هناك حالات من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الذين وجد أنهم مرضوا لعدة أشهر ولم يعودوا قادرين على تناول الطعام.(١٩)

وقد أوجدت الحرب أوضاعاً اقتصاديةً وإنسانية جديدةً تتطلب التحول نحو اقتصاد الحرب، الأمر الذي يعني تزاحم أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الإنفاق التنموي والاجتماعي وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧ إنفاقاً عسكرياً على التسليح بحوالي ٥ مليارات دولار، فضلاً عن حوالي ٢٧,١٩ مليار دولار أخرى إنفاقاً على الأمن والدفاع، تشكل حوالي ٦,٢٢ % من إجمالي الإنفاق العام، مقابل ٣,٩ % على التربية والتعليم وحوالي % 8.3 .على الصحة.(٢٠)

المبحث الثالث /سياسة الدولة واثرها في الامن الغذائي

١- سياسة الاستيراد والبطاقة التموينية

الاعتماد كلياً على الاستيراد الخارجي في سد الحاجة المحلية لأي نوع من الغذاء يمثل جانباً سلبياً ونقطة ضعف للبلد في سياستها الخارجية اذ من المعروف ان حياة الانسان وصحته وفاعليته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوفير الغذاء ،لذا فان توفير الغذاء من حيث الكم والنوع ضرورة اساسية في حياة الانسان وان توفير جزء منه من خلال المخزونات التي تعرف بانها السلع الغذائية الاستراتيجية التي تزيد عن احتياجات الاسواق الانية والموضوعة تحت اشراف مباشر للدولة وتستخدم في حالات معينة كالكوارث الطبيعية او الحروب او بسبب ظروف النقل او لمقتضيات استراتيجية سياسية وغيرها

ولنقص الخزين الغذائي ولقلة الإنتاج المحلي اعتمدت سياسة الدولة على تامين الغذاء للسكان على البطاقة التموينية التي تعتمد مفرداتها على الاستيراد من الخارج وكما يوضحه الجدول (٤) [٢١]

جدول (٤) كمية المستورد من مفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧)

المادة	الكميات /طن	الاسعار $	الكميات /طن	الاسعار $	الكميات /طن	الاسعار $
	2015		2016		2017	
الطحين	353885	298	152500	242	257206	299
رز	696351	732	366061	467	307546	556
سكر	332562	501	635108	619	556023	541
زيت سائل	156026	1154	85941	1120	203650	1081

المصدر وزارة التجارة ، الشركة العامة للمواد الغذائية ، قسم الاستيراد

نلاحظ من الجدول (٤) اجمالي المستورد من السكر والزيت (488588)طن وهو اعلى ما تم استيراده عام ٢٠١٤ بأجمالي سعر (1655) دولار ومن عام ٢٠١٦ حوالي (721049) بأجمالي معدل سعر للطن الواحد من مجمع السلع (1739))دولار وهو كمية مرتفعة عن العام السابق وقد ازدادت الكمية المستوردة في العام ٢٠١٧ (759678) طن بمعدل سعر (1622) دولار وكل ذلك له تبعاته الاقتصادية فالاستيراد يمنع الاقتصاد من النهوض نتيجة لزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات وسبب في عدم قدرة القطاع الخاص المحلي عن تلبية حاجة السوق من المواد الغذائية فضلاً عن خروج العملة الصعبة وتبعيتها الاقتصادية ولكن لو وجهت الاستيرادات نحو استيراد الآلات والاسمدة والبذور المحسنة للنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الرسوم الكمركية على الاستيرادات من المواد الغذائية حتى يصبح القطاع الزراعي قادر على تلبية حاجة السوق المحلية وبالتالي تأمين الغذاء للسكان [٢٢].اذ ان استيراد المواد الغذائية لمفردات البطاقة التموينية حسب مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء ١٩٩٦ كانت نتيجة لضغوطات دولية وتراكمات لسياسات اقتصادية خاطئة فضلاً عن ظروف البلد الاستثنائية والحروب المتتالية وتوجه الانفاق الحكومي صوب الانفاق العسكري واستنزاف موارد البلد المالية واهمال قطاعات الإنتاج المهمة كل هذه العوامل عمقت المشكلة الغذائية ومازالت حتى بعد العام ٢٠١٤ مرحلة الحرب مع داعش الإرهابي والغاء مذكرة التفاهم زادت الحاجة الى دعم البطاقة التموينية لكن حصل

العكس من خلال تقليص المواد وزيادة الاستيراد مما انعكس بالسلب على الامن الغذائي .

والواقع في العراق لاسيما بعد العام ٢٠١٤ وبحسب ما بينته لجنة الإقتصاد والاستثمار البرلمانية عن مشكلة جديدة تنتظر العراقيين وهى الأمن الغذائي الوطني، أذ أكدت اللجنة خلو البلاد من المخزون الإستراتيجي من الأغذية وأن العراق يعيش حالة أزمة بالفعل يشار إلى برنامج الغذاء العالمي حذر في العام ٢٠١٣ ، من خطر تعرض أكثر من نصف السكان العراقيين لخطر انعدام الأمن الغذائي وعدم تمكنهم من توفير غذائهم أذ اكد أن بأن "مؤشر نقص الاغذية في العراق، حصل على تصنيف (مرتفع) بنسب، من ٢٥_ ٣٤%،بحسب خريطة(١) الجوع في العالم لعام ٢٠١٨ بجانب دول السودان وافغانستان واليمن وناميبيا وجيبوتي، وموزمبيق وتنزانيا وبوتسوانا وسيراليون وغينيا" و اكد ان الأسر العراقية معرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي ولم يعد بإمكانها استيعاب أي صدمات أخرى مثل الصراعات أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسي. وكانت وزارة الزراعة قررت في ١٧ حزيران/يونيو من عام ٢٠١٨ القاضي بمنع زراعة ٨ محاصيل صيفيّة، هي: الأرزّ والذرة الصفراء والبيضاء والسمسم والقطن والدخن وزهرة الشمس والماش من الخطّة الصيفيّة، بسبب تدنّي إيرادات نهريّ دجلة والفرات.[٢٣]

تأتي هذه التهديدات الغذائية في ظل إهمال الحكومات المتعاقبة لزراعة المحاصيل التي تعد استراتيجية مثل "القمح" و "الأرز" وسط انهيار واضح للقطاع الزراعي منذ العام ٢٠٠٣، وتقلص مساحات الأراضي الزراعية بشكل كبير ،ومنعت الحكومة الفلاحين من زراعة ثمانية محاصيل بحجة أنها تزيد من الأزمة ليخسر العراق ٧٠% من خطته الزراعية الصيفية والتي تسببت بخسارة العراق أكثر من ٥" مليون دونم من الأراضي الزراعية تركزت في محافظات وسط وجنوب العراق [٢٤].

خريطة (١) الجوع في العالم لعام ٢٠١٨

المصدر : الأمم المتحدة ، برنامج الغذاء العالمي ،٢٠١٨.

٢- **الاغراق ومراقبة الحدود (الحماية) لدول الجوار والدول الاخرى** اذ اصبح العراق مستورد صافي للإنتاج الزراعي ولعل هذا الجانب من اكبر التحديات التي يواجه الأمن الغذائي العراقي في المستقبل، والذي لا يمكن معالجته إلا من خلال دور فاعل للدولة، بعد إن تمسك حدودها الخارجية وتتضح سياساتها الزراعية والغذائية.[٢٥]) وعند تحليل الوضع الحالي للغذاء في العراق ولاسيما بعد العام ٢٠١٤نجد ان الغذاء المتاح للاستهلاك يعتمد على مصدرين هما الإنتاج المحلي ويمثل المصدر الأول لتوفير الغذاء للسكان من كافة السلع الغذائية والمصدر الثاني هو الاعتماد على الواردات من الخارج لسد عجز الانتاج المحلي ويعد الامن الغذائي في العراق بمأمن من المخاطر اذا كان لدى الدولة صادرات من سلع وخدمات توفر التمويل اللازم من العملات الصعبة لواردات الغذاء والجدول (٥) يوضح الإنتاج المحلي من المحاصيل الأساسية وهي الحبوب لعام ٢٠١٤ وما بعدها والمتاح للاستهلاك لنفس الأعوام وكمية الفرق بينهما والذي يمثل مقدار الفجوة الغذائية ويتضح من البيانات في الجدول عجز قطاع الزراعة والإنتاج

الغذائي المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وبالتالي اللجوء الى الاستيراد من الخارج لتوفير الغذاء للسكان ، ولقد انعكست مظاهر العجز للإنتاج المحلي وقطاع الزراعة عن الوفاء باحتياجات السكان في تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي لاسيما للحبوب التي تعد من المحاصيل الأساسية لذا اعتمد العراق على الواردات في سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فنجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي انخفضت من ٨٧%عام ٢٠١٤ الى ٥١% عام ٢٠١٥ والى ٥٣% عام ٢٠١٦ وبالتالي فان الإنتاج المحلي لا يوفر سوى نصف ما يستهلكه الشعب العراقي ، كما ان نسب الواردات عالية مقارنة بعدم وجود صادرات ولاسيما لمحاصيل الحبوب التي تعد من المحاصيل الأساسية ويدل ذلك على تبعية العراق للخارج وعجز في الميزان التجاري ولذلك اثار سياسية و اقتصادية واجتماعية على الدولة

جدول (٥) الموازنة السلعية للمجموعات الغذائية (مجموعة الحبوب) الإنتاج الف طن

الإنتاج			المتاح للاستهلاك			الصادرات			الواردات			نسب الاكتفاء الذاتي %		
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
7093.8	3309.3	3960.3	8161.2	6488.8	7496.3	0	0	0,3	1067	3179	3536	87	**51**	**53**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد ٣٧، ٢٠١٨.جدول ٥٧١.

ومن شأن التبعية الغذائية والتي توجد كنتيجة تدهور أوضاع الامن الغذائي في الدولة ان تضر بالقرار السياسي لهذه الدولة وتقيده وتزيد من فعالية استخدام سلاح الغذاء من جانب الدول المصدرة للغذاء او المانحة للمعونات الغذائية ضد الدولة التابعة او المستقبلة لمعونات الغذاء (أي استخدامه كأداة من أدوات الاستمالة السياسية او التهديد بسحب المعونة كعقوبة سياسية لما تعتبره هذه الدول ضد مصالحها ومصالح حلفاءها [٢٦].

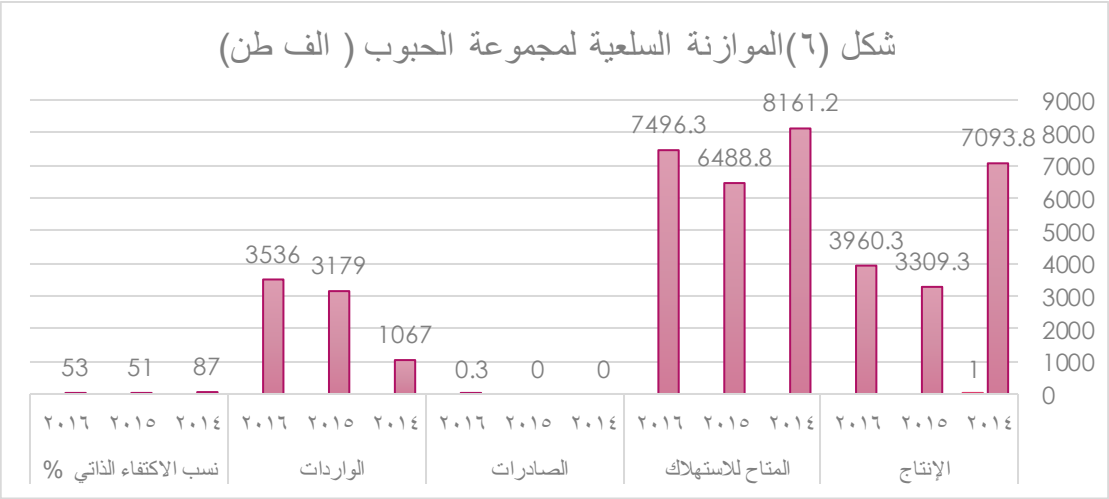

المصدر عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

فمن الضروري معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الحيوي بغية انتاج المحاصيل التي تدخل في صلب احتياجات المواطن اليومية والوصول الى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية ولاسيما الاستراتيجية منها وبذلك نقلل من الاعتماد على المحاصيل المستوردة التي تخص بها الاسواق العراقية ، كما لابد من زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع المهم بغية النهوض به وتجدر الاشارة هنا الى ان زيادة انتاجية القطاع الزراعي(الصادرات الزراعية)سوف تنعكس على تخفيض الاسعار نظراً لظروف المنافسة التامة التي تسود هذا القطاع وبذلك يمكن القول ان النهوض بالزراعة يعد احد السبل الكفيلة بالحد من ظاهرة الاغراق السلعي السائدة في السوق العراقية .[٢٧]

٢-**سياسة هيكلة الحوكمة** : غياب الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي والشفافية والمسائلة وحكم القانون وكذلك عدم وجود التزام سياسي ملائم وعدم ترتيب اولويات مكافحة نقص الغذاء وسوء التغذية على نحو ملائم .[٢٨] فالعديد من العوائق التي يواجهها العراق فيما يتعلق بأمنه الغذائي ناتجة عن نظامه السياسي الضعيف والمجزأ ومع تعثر إنتاج الغذاء الوطني ، أصبح العراق يعتمد بشدة على الواردات ،لاسيما من تركيا وايران ، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونتيجةالفساد وسوء الحكم متفش في العراق معترف به كواحد من أكثر الدول فساداً في العالم ففي عام ٢٠١٧ حل العراق في المركز ١٦٩ بين ١٨٠ دولة على مؤشر الفساد الذي

تنشره منظمة الشفافية الدولية. فغياب ركائز الحكم الرشيد وانتشار الفساد الاداري والمالي والضعف في اجراءات المسألة والشفافية من المظاهر التي تؤدي الى تدني كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية وهذا بمثابة عائق أمام توفير الخدمات العامة، كما أدى عدم الحصول على مدخلات بأسعار معقولة ، مثل الأسمدة ، إلى الضغط على الدخول الريفية ، بعد تعليق الإعانات الحكومي فمن الواضح أنه إذا لم تكن الإرادة السياسية كافية ، فمن غير المرجح أن تسن إصلاحات أكثر تعقيداً في أماكن أخرى إذا كان العراق يأمل في تعزيز أمنه الغذائي الضعيف ، فيجب عليه أن يعالج مشاكله الحاكمة المتفشية ، إلى جانب التهديدات المستمرة للمياه والأمن فتحقيق الامن الغذائي يعد احد اركان استقلاله الاقتصادي والسياسي اذ يعد توفير الغذاء للشعب ذو اهمية كبيرة في خلق قوة الدولة سواء في وقت السلم او الحرب وان امتلاك الدولة للغذاء يؤدي الى عدم اعتماد الدول على الخارج لسد احتياجات شعبها الغذائية

المبحث الرابع :دور الدولة في بناء الأمن الغذائي:

تقوم الدول ببناء أمنها الغذائي ، سواء باتخاذ استراتيجيات فردية، أي لبناء أمن غذائي وطني، أو بالتعاون مع غيرها من الدول لبناء أمن غذائي عالمي ،و تتنوع تلك الاستراتيجيات بين الاستراتيجيات قصيرة المدى و التي تعمل على بناء امن غذائي ، لكن ليس الأمن الغذائي المستدام، و أخرى طويلة المدى التي تعمل الدول من خلالها على بناء أمن غذائي مستدام ،إن الدور الفردي للدول يعني أن تكون ملزمة قانونياً بالقيام به، أو أن تتبع سياسات غير ملزمة، فالالتزامات القانونية المفروضة على الدول يكون مصدرها القانون الدولي أو القانون الداخلي. فمن الالتزامات المفروضة على الدول بمقتضى القانون الدولي و ذلك لإعمال الحق في الغذاء و مختلف حقوق الإنسان الأخرى لتحقيق الأمن الغذائي، نجد المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و المادة ١١ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و كذلك المادة الثانية منه. توجد أيضا المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة و المادة ٥٦ منه، و نصوص أخرى في اتفاقيات دولية متعددة منها اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقيات جنيف الأربع... و الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقيات ١ ملزمة بتطبيق محتواها الذي يعد ضمانة لحقوق شعب تلك الدولة.[٢٩]

أما عن السياسات غير الملزمة فإن الدول تعمل لبناء أمنها الغذائي بإتباع سياسات وطنية مختلفة أهمها: السياسات الوطنية : سياسة التنمية الاقتصادية ، سياسة تنمية الإنتاج الغذائي ،

سياسة مراقبة أسعار الغذاء، و سياسة التدخل في حالة الأزمات .[٣٠]

وكذلك لابد للدولة وضع السياسات والبرامج للأمن الغذائي في أوقات الصراعات فهي تبني القدرة على الصمود في وجه الصراع بقدر ما يُتوقع منها ليس فقط مساعدة البلدان والأشخاص على التأقلم مع الصراعات والتعافي منها، ولكن أيضا للمساهمة في منع الصراعات ودعم التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع أي مساعدة البلدان والشعوب حتى أفضل حالا. يتطلب بناء المرونة على المستوى الوطني للأمن الغذائي سياسات خاصة بالبلد تشمل مواطنيها في عمليات صنع القرار وتوفر خدمات كافية (البعد السياسي). ويمكن تعزيز القدرة على التكيف على مستوى الأسر المعيشية من خلال برامج محددة، سواء من الحكومات أو من الشركاء الدوليين ، لمعالجة العوامل المتعلقة بالدوافع للمشاركة في النزاعات وتكاليف الفرصة البديلة للقيام بذلك. وسيتعين على هذه البرامج أن تساهم في الحد من الفقر وسوء التغذية وخلق فرص العمل من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الصراع

ولا يزال هناك نهج يمثل تحدياً للسياسة إزاء انعدام الأمن الغذائي في العراق لوحظ وجود انفصال بين السياسات الزراعية والتحديات المعاصرة للأمن الغذاء، ولا يزال مفهوم الأمن الغذائي يُنظر إليه في المقام الأول على أنه "استقلال غذائي" أو "الاكتفاء الذاتي الغذائي" وغالباً ما يظل امتيازاً لوزارة الزراعة وبالمثل ، اقتصرت الجهود المتضافرة للتصدي لمشاكل التغذية في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وزارات الصحة الوطنية وستكون أقوى إذا ما تم النظر فيها ضمن السياق الأوسع للأمن الغذائي في هذا السياق ، يكتسب التحليل والسياسات والتدخلات ذات أهمية خاصة، تحتاج سياسات الأمن الغذائي إلى ربط جميع أركان الأمن الغذائي في إطار واحد وتحديد المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها ويتطلب ذلك حلولاً شاملة للقطاعات وإشراك وزارات رئيسية (الصحة ، والزراعة ، والتعليم ، والشؤون الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية) ، والقطاع الخاص ، فضلاً عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية الرائدة للتركيز على استكشاف الترابطات بين السياسات الاقتصادية والجوانب البيئية والاجتماعية للأمن الغذائي وهذا يتطلب أيضًا مراقبة متسقة للتغييرات في السياسة وتحديد أفضل الممارسات السياسية التي تعترف بالطبيعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة.

اهم الخطط والاستراتيجيات لبناء الامن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠١٤

(١)استراتيجية التغذية في العراق ٢٠١٢ – ٢٠٢١تم إعداد هذه الوثيقة من خلال التعاون بين وزارة الصحة / معهد أبحاث التغذية

والوزرات المعنية والدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ليونيسيف والقطاعات الأخرى المعنية بالتغذية.الهدف الكلي من هذه الاستراتيجية هو تحديد إطار لحشد الموارد الفنية والبشرية والمالية المتوفرة لضمان تحسن الحالة الصحية والتغذوية لكافة السكان العراقيين بشكل كبير.

(٢) استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨/٢٠٢٢ التي وضعتها وزارة التخطيط العراقية مع البنك الدولي والأمم المتحدة

(٣)انشاء مشروع القرى العصرية تبنت وزارة الزراعة مشروع القرى العصرية بوصفه مشروعاً استراتيجياً يهدف إلى النهوض بالواقع الزراعي، وهو عبارة عن مجمعات سكنية متكاملة تقام وسط أراضي زراعية ومن أهداف المشروع إيجاد أراضي جديدة لنشر أساليب الزراعة الحديثة، وتشغيل العاطلين من ذوي التخصصات العلمية الزراعية، وتقليل الهجرة من الريف. تم إدراج المشروع ضمن الموازنة الاستثمارية منذ عام ٢٠٠٦، إقامة ٢٦ قرية عصرية في محافظات وسط وجنوب العراق الخمس عشرة، وقد بوشر بالعمل في ١٥ قرية عصرية في تلك المحافظات باستثناء بغداد وديالى لكن توقف العمل في قرى عصرية أخرى بسبب الأعمال الإرهابية او إيقاف مقاولات التنفيذ بعد ٢٠١٤. نسبة انجاز في البصرة وميسان تجاوزت ٥٠ % و واسط ٤٠ %، وقريتان في النجف والقادسية ٣٠ %، الانبار ٧٦ %،وصلاح الدين ٥٥ %. وما تزال التجربة حديثة العهد، وتواجه صعوبة في توطني الخرجين.

(٣) الخطة الاستراتيجية العشرية للأعوام ٢٠١٥– ٢٠٢٥ التي تضعها وزارة الزراعة لتحقيق الامن الغذائي وتحديد الاولويات ضمن الانتاج النباتي والاستمرار بدعم المنجزات التي حققتها الوزارة في مجال انتاج الحنطة والشعير والذرة الصفراء مع استمرار تقديم الدعم للإنتاج الحيواني لتوفير الحليب واللحوم الحمراء وتعضيد انتاج الدواجن وتوفير بيض المائدة واللحوم البيضاء في الاسواق المحلية .ومناقشة الاطار العام للخطة العشرية وطرائق التوسع في الانتاج النباتي وزيادة انتاجية وحدة المساحة من خلال اعتماد الاساليب العلمية في العمل الزراعي ونقل نتائج البحوث الزراعية الى الواقع الزراعي الميداني وايجاد حلقات تواصل مع الفلاحين والمزارعين بغية تفعيل العمل الزراعي في ضوء تظافر جهود الوزارة مع الدعم المقدم من المبادرة الزراعية للحكومة العراقية للفلاحين والمزارعين .

(٤) استراتيجية مكافحة التصحر وإيقاف زحفه نحو الاراضي الزراعية أعدت وزارة الزراعة خطة استراتيجية طموحة تهدف الى مكافحة التصحر

الذي اصاب عددا كبيراً من الاراضي الزراعية لاسيما غرب البلاد وجنوبها"

(٥) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي وضعتها وزارة التخطيط لكل خمس سنوات

الهدف الاول : زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية(من % 4.5 عام 2015 إلى 5.2 %عام . 2022 وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل إلى% 8.4

الهدف الثاني : تحقيق أمن غذائي مستدام

استنتاجات

مشكلة الامن الغذائي في العراق مركبة فهي ليست امنية فحسب فالارهاب والجماعات المتطرفة باتت تنتشر في حميع بلدان العالم والمشكلة أيضا لاتنحصر في الاقتصاد لان كثير من الدول تواجه تحديات اقتصادية قد تكون اخطر من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي اذان الاعتماد على الموارد النفطية تعد ضمان لتوفير الأموال للقضاء على أي ازمة لكن السبب الرئيس في العراق هو فشل سياسية الدولة في إدارة ملف الامن الغذائي في العراق ،والدولة غير قادرة على بناء امن غذائي لعدم وجود سياسية واضحة لها وما عملت عليه هو وضع الخطط خمسية من قبل وزارة التخطيط وكذلك الخطط العشرية لوزارة الزراعة والاستراتيحيات الأخرى لتخفيف الفقر ومعالجة التصحر وغيرها لكن في كل مرة تعلن فشلها في تحقيق اهم الأهداف ولعدم المتابعة بحسب توقيتات زمنية مما يؤدي لفشلها وما يدل على ذلك ماياتي

١-نسب الأراضي المستصلحة في انخفاض لاسيما بعد العام ٢٠١٤ كانت النسبة ٢٤١١ الف دونم انخفضت الى ٢٢٩٧ الف دونم عام ٢٠١٥ بنسبة اختلاف ٤,٧-

٢-انخفاض إنتاجية محاصيل الحبوب لاسيما بين العام ٢٠١٤ كان الانتاج (٧٠٩٣,٨) الف طن وبين العام ٢٠١٥ الانتاج (٣٣٠٩,٣) الف طن .

٣-زيادة الفجوة الغذائية لزيادة نسب الواردات ولاسيما ٢٠١٤(١٠٦٧)، ٢٠١٥(٣١٧٩)، ٢٠١٦(٣٥٣٦) الف طن وعدم وجود صادرات اذ مثلت نسبها (٠%) لتلك الأعوام

٤-انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي لاسيما لمحاصيل الحبوب من ٨٧% عام ٢٠١٤ الى نسبة ٥١%لعام ٢٠١٥ .

٥-زيادة نسب غير الامنين غذائياً الى ٢،٥% لعام ٢٠١٦ ولاسيما بين النازحين من المحافظات التي شهدت قتالاً مع داعش الإرهابي وهذا يدل على عدم وجود سياسة تجاه تلك المحافظات لتخفيف معاناتهم .

التوصيات :

لازدياد الحاجة للنهوض بالواقع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي الوطني مع ما يعانيه العالم من نقص في المواد الغذائية الاساسية فان الخطط الحكومية يجب ان تسير نحو :

١. زيادة حجم الإنتاج الزراعي من خلال دعم الفلاح وصرف مستحقات الفلاحين وتشجيعهم على الانتاج الزراعي وتجاوز العقبات.

٢. دعم مشاريع الري والبزل والاستعانة بالخبرات المحلية والعالمية خاصة في مجال استصلاح الاراضي الزراعية.

٣. دعم الإنتاج المحلي وتقليل الواردات ومراقبة الحدود بين دول الجوار للحد من سياسة الإغراق

٤. حماية الأسعار من التقلبات الشديدة عن طريق تبني سياسة سعرية زراعية

٥.حماية الأراضي والبيئة الزراعية من خلال سن القوانين التي تحمي الأراضي الزراعية وعدم التعدي عليها.

٦. تشجيع القطاع الخاص والمستثمر المحلي في تنفيذ مشاريع الصناعات الزراعية بالاعتماد على الادارة الناجحة وذات خبرة في مجال الزراعة.

٧. معالجة مشاكل الحاكمية المتفشية لتعزيز الامن الغذائي للدولة

٨. تنفيذ المشاريع التي من شأنها تقنين المياه وتوزيعه بالشكل الامثل بين المناطق الزراعية والقيام بعمليات كري الانهر بشكل مستمر.

٩. التركيز على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد المحلي في المناطق المحررة الذي يعد مفتاح الاستقرار على المدى الطويل ومنع ظهور المزيد من التمرد

الهوامش

(١) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، مكتبة الانجلو مصرية ، الطبعة السادسة ،٢٠٠٢.، ص٣٣٦.

(٢) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ،المصدر سابق ، ص٣٣٦.

(٣) وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الغذائي في العراق ، ٢٠١٨ .

(٤) محمد رسول مكي ، فلاح ثامر علوان ، المحاصيل الاستراتيجية ودورها في تعزيز الامن الغذائي في العراق (دراسة قياسية) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد ٢٨ ، الجزء الاول ، كانون الاول ،٢٠١٧ ، ص ٢.

(٥)المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، السودان ، ٢٠٠٧.

(٦) محمد رسول مكي ، فلاح ثامر علوان ، المحاصيل الاستراتيجية ودورها في تعزيز الامن الغذائي في العراق (دراسة قياسية) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد ٢٨ ، الجزء الاول ، كانون الاول ،٢٠١٧ ، ص ٢.

(٦) حسون عبود دبعون الجبوري ،مخزونات الغذاء ودورها في تحقيق الامن الغذائي العراقي (القمح نموذجاً) ، مجلة واسط للعلوم الانسانية تصدرها جامعة واسط مجلد ١١ العدد ٣١، ٢٠١٥، ص٢٢٧-٢٥٤.

(٧) رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بابل ،عدد خاص المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التربية الاساسية٦/٥/ ٢٠٠٩، العدد٢ ،٢٠١٠.

(8) World Food Programs, Emergency Food Security Assessment Handbook, (second edition ,2009), www.wfp.org, , p23.

(٩) تقرير منظمة الزراعة والتغذية ، قانون الرقابة على الغذاء www.fao.org/docs/texts/jor62832.doc2003

(١٠) تقرير المنظمة الدولية و للتغذية و الزراعة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الأزمات الاقتصادية التأثيرات و الدروس المستفادة، روما ، ٢٠٠٩.

(١١) ايمان عبد المنعم زهران ، المحدد المائي كألية للصراع في المشرق العربي حالة حوض نهر الاردن ١٩٩٠- ٢٠١٠ ،دار المكتب العربي للمعارف ، مصر ،٢٠١٥،ص٣٤

(١٢) رشيد باني شنان الظالمي، الأمن الغذائي في العراق المشكلات والحلول ،مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة جامعة المثنى ، ٢٠١٢، ص١٣

(١٣) ايمان عبد المنعم زهران ، المحدد المائي كألية للصراع في المشرق العربي، مصدر سابق

(١٤) وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التنمية البشرية للسنوات ٢٠١٤- ٢٠١٧.

(١٥) حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم (بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والامن الغذائي)، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما ،٢٠١٧، ص ٣٠-٣٦.

(16) Sarah Mathieu-Comtois, TOWARD ECONOMIC RECOVERY AND FOOD SECURITY IN POST-DAESH IRAQ A

Framework for Governance Moving Forward, Institute of Regional and International Studies (IRIS) The American University of Iraq, Sulaimani,2017,p8-13.

(17) Laura Hammond, Forced Migration and Hunger, SOAS University of London, October 2018.

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – FAO www.fao.org/statistics/ar/ تشرين الثاني ٢٠١٦

(١٩)

https://www.unicef.org/videoaudio/PDFs/unicef-SMART_methodology.docx

(٢٠) وزارة المالية العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/٢٠١٧، جريدة الوقائع العراقية ، عدد٤٤٣٠،كانون الثاني ٢٠١٧،ص٣٩.

(٢١) رابح حمدي باشا وفاطمة بكدي ،الامن الغذائي والتنمية المستدامة ، مركز الكتاب الاكاديمي،٢٠١٦الاردن،ص١٦.

(٢٢) اشراق طالب ، رؤية واقعية لنظام البطاقة التموينية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٧) بحث مستل من رسالة ماجستير ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، العدد ٢٥، المجلد ١١٠، ٢٠١٩ ،ص٢٥٣.

(٢٣) الأمم المتحدة ، برنامج الغذاء العالمي ،٢٠١٨

(٢٤) جريدة البصائر ،الزراعة تعلن تقليص الموسم الشتوي بنسبة ٥٠% لشح المياه ٢٨ يوليو، ٢٠١٨

(٢٥) رضا عبد الجبار الشمري التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي ،مصدر سابق ،ص.

(٢٦) اميرة عبد الاله علي حماد ، مشكلة الامن الغذائي في مصر ،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة الزقازيق ،العدد الثامن عشر ، الجزء الثالث، مصر ،٢٠١٧ ،ص١٦.

(٢٧) نغم حسين نعمة ، سياسة الاغراق وسبل دعم وحماية الانتاج المحلي –تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق –مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة العاشرة ، المجلد السابع ، العدد الثلاثون ، ٢٠١٤ ، ص١٨.

(٢٨) لجنة الامن الغذائي العالمي ، الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية النسخة الثالثة ٢٠١٤ ،ص٧.

(٢٩) زبيري وهيبة، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف ٢ ،٢٠١٤،ص١٣٥-١٤٠

(٣٠) المصدر نفسه ،ص١٤١.

Abstract

The research aims to identify the food situation in Iraq after 2014 because of its impact on the state policy and its impact on people's food security

Therefore, the research was divided into three sections, the first of which focused on the concept of food security and its dimensions

The second topic dealt with natural factors and focused more on the human factor because of the significant impact on state policy, the population of Iraq is increasing and the area of agricultural land is decreasing, which reflected on hunger and poverty, as well as dependence on abroad to pay the ration card as well as increased import and dumping the market and not Protection of agricultural production Wars and conflicts played their role after 2014 and in the absence of the governance structure necessary for institutional stability

So the forth and last topic focused on the role of the state in building food security and concluded the conclusion that the state in Iraq is unable to achieve food security and a set of recommendations contribute to improve the food situation in Iraq

Keywords: food situation – food security – human factors – natural factors – the role of the state – agricultural land